

تقرير نشاط صندوق حماية المستثمر عن العام المالي 2021

مكونات التقرير :-

- نبذة عن الصندوق
- مجلس إدارة الصندوق
- لجان مجلس الإدارة
- تقرير أنشطة العمل بالصندوق

نبذة عن الصندوق

- بدأ الصندوق نشاطه الفعلي في نوفمبر 2004 تحت اسم " صندوق تأمين المتعاملين في مجال الأوراق المالية من المخاطر غير التجارية " حيث أنشئ بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1674 لسنة 2004 والذي تم إلغائه ليحل محله قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1576 لسنة 2014 ليصبح اسم الصندوق اختصاراً "صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية " الذي تم إلغاؤه أيضاً ليحل محله قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2339 لسنة 2019 بإعادة تنظيم الصندوق حيث ضم إلى عضوية الصندوق الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية وذلك إلى جانب الشركات العاملة في مجال الأوراق والأدوات المالية في البورصات المصرية .
- وتم التعديل عليه بقرار رقم 792 لسنة 2020 (المادة 18) بالسماح للصندوق بالتعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية بما لا يجاوز (10%) من الأموال المتاحة به أو زيادة ملكيته في شركة صندوق استثمار مصر المستقبل أو شراء وثائق جديدة به وذلك بعد موافقة مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية ، وقرار رقم 1015 لسنة 2020 (الفقرة الثالثة من المادة الرابعة) بتخفيض الاشتراكات الدورية في موارد الصندوق بنسبة 50% لتصبح 5 في المائة ألف اعتباراً من 2020/5/5.
- أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية النظام الأساسي لصندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية بموجب قرار مجلس إدارتها رقم (32) لسنة 2021 بتاريخ 2021/3/21.
- الغرض من إنشاء الصندوق هو تأمين المتعاملين في سوق الأوراق المالية من المخاطر غير التجارية الناشئة عن أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية المقيدة وكذا مساهمي الأعضاء من الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية وذلك بتغطية الخسائر المالية الفعلية التي يتعرض لها عملاء الشركات الأعضاء وبحد أقصى للتغطية 500 ألف جنيه.
- الصندوق شخص اعتباري مستقل لا يهدف إلى الربح ويتولى إدارته طبقاً لأحكام القرارات المنظمة له مجلس إدارة له اتخاذ إجراءات حماية وسلامة أصوله وأمواله والمحافظة عليها وإقرار سياسات إدارة أمواله واستثمارها واعتماد لوائح والقوائم المالية له .

مجلس إدارة الصندوق

يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء يتم اختيارهم وفقا لما ورد بالمادة الرابعة من قرار تنظيم الصندوق، وقد تم تشكيل المجلس الحالي بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3173 لسنة 2021 بتاريخ 2021/11/16، من كل من:-

السيدة الأستاذة / داليا حازم جميل خورشيد	عضو من ذوي الخبرة " رئيس مجلس الإدارة "
السيدة الأستاذة / مهيتاب محمد لبيب	عضو من ذوي الخبرة
السيد الأستاذ / ضياء الدين محمد رضا	عضو من ذوي الخبرة

السيدة الدكتورة / سها سليمان حسن	عضو مجلس الإدارة ممثلا عن المستثمرين في البورصات المصرية
السيد الدكتور / محمد فريد صالح	عضو مجلس الإدارة ممثلا للبورصة المصرية
السيد الأستاذ / محمد فوزي الشال	عضو مجلس الإدارة ممثلا عن شركة الإيداع والقيود المركزي
السيدة الأستاذة / دينا عبد اللطيف يوسف	عضو مجلس الإدارة ممثلا للشركات الأعضاء بالصندوق
السيدة الأستاذة / زينب خليل إسحاق	عضو مجلس الإدارة ممثلا للشركات الأعضاء بالصندوق

لجان الصندوق

في ضوء المادة (6) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1576 لسنة 2014 بشأن الصندوق والمادة (8) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2339 لسنة 2019 بإعادة تنظيم الصندوق. قرر مجلس إدارة الصندوق تشكيل اللجان التالية:

- لجنة الاستثمار
- لجنة المراجعة والحوكمة
- لجنة المخاطر

1 – لجنة الاستثمار

تشكلت اللجنة بموجب قرار مجلس إدارة الصندوق بجلسته رقم (2) بتاريخ (2022/1/23) اختصاصها: تختص اللجنة باقتراح ومتابعة تنفيذ خطط استثمار موارد الصندوق بالتنسيق مع إدارة الاستثمار بالصندوق والإدارة التنفيذية للعرض على مجلس إدارة الصندوق.

أعضائها:

السيدة الأستاذة / داليا خورشيد عضوا
السيد الدكتور/ محمد فريد صالح عضوا
السيدة الأستاذة / مهيتاب محمد لبيب عضو

2 – لجنة المراجعة والحوكمة

تشكلت اللجنة بموجب قرار مجلس إدارة الصندوق بجلسته رقم (2) بتاريخ (2022/1/23) اختصاصها: تختص اللجنة بأعمال المراجعة والحوكمة وذلك طبقا لقواعد حوكمة الشركات الذي تضمنها قرار مجلس إدارة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 100 لسنة 2020.

أعضائها:

السيد الأستاذة / زينب خليل اسحاق عضوا
السيد الأستاذ / ضياء الدين محمد رضا عضوا
السيدة الأستاذة / سها سليمان حسن عضوا

3 – لجنة المخاطر

تشكلت اللجنة بموجب قرار مجلس إدارة الصندوق بجلسته رقم (2) بتاريخ (2022/1/23) اختصاصها: تختص اللجنة بأعمال لجنة المخاطر وذلك طبقا لقواعد حوكمة الشركات الذي تضمنها قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 100 لسنة 2020.

أعضائها :

السيد الأستاذ / محمد فوزي الشال عضوا

السيد الأستاذ / ضياء الدين محمد رضا عضوا

السيدة الأستاذة / دينا عبد اللطيف يوسف عضوا

*تم تعيين السيد / محمد فريد صالح – رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية ممثلاً عن البورصة المصرية بدلاً من السيد / أحمد عبد الرحمن الشيخ بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3495 لسنة 2021

تقرير أنشطة العمل بالصندوق

العضوية

- وفقاً للمادة رقم (3) و(4) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2339 لسنة 2019 بشأن الصندوق فإن الشركات الأعضاء بالصندوق عام 2021 يبلغ عددها 405 شركة بيانها كالتالي:-
 1. شركة مصر للمقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية والإيداع والقيود المركزي
 2. شركات إدارة صناديق استثمار تكوين وإدارة المحافظ - عدد 35 شركة
 3. شركات السمسرة في الأوراق المالية - عدد 142 شركة
 4. شركات التعامل والوساطة والسمسرة في السندات - عدد 2 شركة
 5. أمناء الحفظ - عدد 57 شركة وبنك
 6. شركات مقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية - عدد 168 شركة

إجمالي عدد الأعضاء 405 عضواً بالصندوق عن عام 2021

حيث أن الهدف الأساسي من إنشاء الصندوق هو حماية وتغطية الخسارة المالية الفعلية لعملاء الأعضاء ضد المخاطر غير التجارية والناشئة عن نشاط العضو في الأوراق المالية المقيدة في البورصات المصرية – وذلك في الحدود المبينة بقرار إنشاء الصندوق وإعادة تنظيمه.

فيما يلي بيان بالتعويضات المسددة للعملاء عن الفترة من 2021/1/1 حتى 2021/12/31 :-

أولا : عملاء شركة ألفا للسمسرة في الأوراق المالية

تم فحص و دراسة عدد 6 شكاوى بإجمالي مطالبات 934,540 جم (تسعمائة أربعة وثلاثون ألف خمسمائة وأربعون جنيها) وقد تم صرف تعويضات لهم بإجمالي مبلغ 320,612 جم (ثلاثمائة وعشرون ألف وستمائة وأثنى عشر جنيها).

ثانيا : عملاء شركة اتش ايه لتداول الأوراق المالية

تم فحص و دراسة عدد 2 شكاوى بإجمالي مبلغ مطالبات 22,675 جم (اثنان وعشرون ألف ستمائة خمسة وسبعون جنيها) وقد تم إصدار قرار بتعويضها بإجمالي مبلغ المطالبة بالكامل .

ثالثا : عملاء شركة الجزيرة لتداول الأوراق المالية

تم فحص و دراسة عدد 1 شكاوى بمطالبة بمبلغ 376 دولار أمريكي (ثلاثمائة ستة وسبعون دولار أمريكي) وقد تم إصدار قرار بتعويضها بإجمالي مبلغ المطالبة بالكامل.

رابعا : عملاء شركة نماء لتداول الأوراق المالية

تم فحص و دراسة عدد 6 شكاوى بإجمالي مطالبات 8,554.60 جم (ثمانية آلاف خمسمائة أربعة وخمسون جنيها و 100/60) وقد تم صرف تعويضات لهم بإجمالي مبلغ 4,946.08 جم (أربعة آلاف تسعمائة ستة وأربعون و 100/8 جنيها) .

خامسا : عملاء شركة اوبيتما لتداول الأوراق المالية

تم الصرف لشكاوى مقدمة بمبلغ 500,000 جم (خمسمائة ألف جنيها) وذلك بناء على حكم المحكمة الاقتصادية.

و عليه فإن إجمالي ما تم صرفه من تعويضات خلال الفترة من 2021/1/1 حتى 2021/12/31 كان لعدد 16

شكاوى وقد بلغ إجمالي ما صرف لهم من تعويضات مبلغ 848,233.08 جم (ثمانمائة ثمانية وأربعون ألف

مائتان ثلاثة وثلاثون و 100/8 جنيها) و 376 دولار (ثلاثمائة ستة وسبعون دولار أمريكي).

التوعية

إعمالاً لأحكام المادة رقم (11) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2339 لسنة 2019 بشأن الصندوق التي تنص على أنه "يجوز للصندوق استثمار جزء من فائض أمواله بما لا يتعدى (1%) من حجم الأموال المتاحة في الصندوق وفق آخر قوائم مالية معتمدة في مجالات تهدف إلى حماية وتوعية المتعاملين في سوق الأوراق المالية . وعليه فقد بلغ ما تم استثماره في برامج التوعية خلال عام 2021 إجمالي مبلغ 60,000 جنيه (ستون ألف جنيه) باقي قيمة مساهمه الصندوق في تحمل جزء من تكلفه مراكز الطوارئ وخطوط الربط وتكلفة المراقبين الداخليين بشركات السمسرة والوساطة في الأوراق المالية الأعضاء بالصندوق وذلك وفقاً لقرار مجلس إدارة الصندوق بجلسته رقم (167) بتاريخ 2020/3/31.

المخاطر

تحرص الإدارة علي المتابعة المستمرة لسوق الأوراق المالية والشركات العاملة بالمجال من جانب تقييم البيانات والمعلومات التي تحمل نوع من الخطر علي الاستثمار داخل السوق ويتأثر بها المستثمرين وذلك من خلال المتابعة والإطلاع علي العديد من النشرات والدوريات الاقتصادية والصحف اليومية والمواقع الإخبارية للوقوف علي الإجراءات التي تحد أو تقلل نسب المخاطرة وذلك بالتواصل الدائم مع الجهات ذات الصلة. تراعي الإدارة دائماً توضيح دور الصندوق في حماية المستثمرين في البورصات المصرية وذلك بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص سواء الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة والجمعيات الخاصة بسوق المال.

تختص إدارة الاستثمار بالصندوق بمباشرة مهام استثمار موارده المالية طبقا لما يقرره مجلس الإدارة ولجنة الاستثمار المشكلة بالصندوق لهذا الغرض وذلك وفقا للمعايير والقواعد والضوابط التي وردت بالمادة رقم (18) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2339 لسنة 2019 والتعديلات التي طرأت عليها بالقرار رقم 792 لسنة 2020 .

• تتكون موارد الصندوق مما يلي: -

- 1 - مساهمات العضوية والاشتراكات الدورية المقررة للصندوق على أعضائه.
- 2 - القروض والمنح التي يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق، على أن يتم إخطار الهيئة بها.
- 3 - عوائد استثمار أموال الصندوق.
- 4 - أي موارد أخرى توافق عليها الهيئة.

• قواعد استثمار موارد الصندوق:

يلتزم الصندوق باستثمار أمواله في المجالات الآتية:-

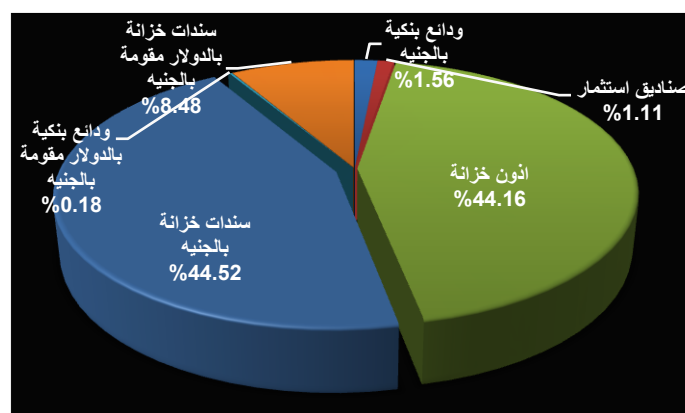
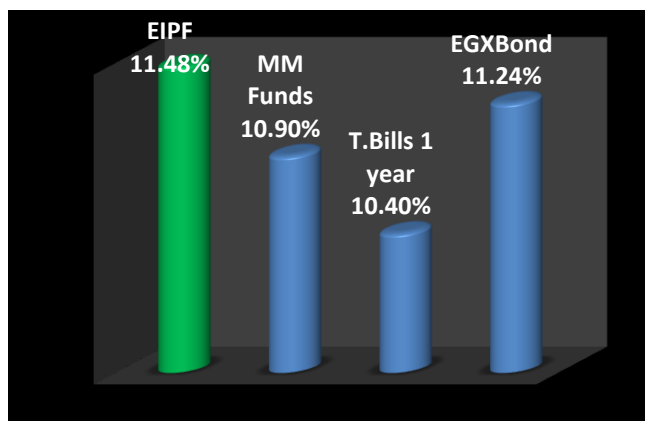
- 1 - الودائع المصرفية وشهادات الإيداع وشهادات الاستثمار وغيرها من الشهادات المماثلة.
- 2 - السندات الحكومية وأذون الخزانة
- 3 - السندات بمختلف أنواعها وسندات التوريق التي تصدرها الشركات والهيئات أو الجهات العامة شريطة ألا يقل تصنيفها الائتماني عن BBB.
- 4 - صناديق الاستثمار المفتوحة والتي تمارس نشاط الاستثمار في أدوات النقد أو الاستثمار في أدوات الدين.
- 5 - السماح للصندوق في التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية بما لا يجاوز (10%) من الأموال المتاحة به أو زيادة ملكيته في شركة صندوق استثمار مصر المستقبل أو شراء وثائق جديدة به وذلك بعد موافقة مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية.

• يتولى مجلس إدارة الصندوق إقرار سياسات إدارة الأموال والاستثمار ومتابعة أداء استثمار محفظة الصندوق دوريا .

- تتلخص نتائج الأعمال وتقرير النشاط عن الاستثمار لكل من الجنيه المصري والدولار الأمريكي للعام المالي 2021 في الآتي:-

2021		بيان
القيمة بالدولار الأمريكي	القيمة بالجنيه المصري	
\$ 21,655,700	2,570,485,000 جم	اجمالي الأموال المستثمرة في 2021/1/1
\$ 31,160	43,615,924 جم	اجمالي الموارد والاشتراكات الدورية خلال الفترة من 1/1 حتى 12/31
\$1,231,459	445,834,865 جم	عوائد استثمار أموال الصندوق عن عام 2021
465,119,515 جم		إجمالي عوائد استثمار الصندوق عن عام 2021 مقومة بالجنيه المصري
\$ 20,979,731	3,466,757,630 جم	اجمالي الأموال المستثمرة في 2021/12/31

- نسبة توزيع استثمار أموال الصندوق وموارده في القنوات الاستثمارية المختلفة في 2021/12/31
- مقارنة بين متوسط العائد على استثمارات الصندوق مع متوسط العائد على الاستثمارات المماثلة



وفقاً لأحكام قرارات رئيس مجلس الوزراء رقم 2339 لسنة 2019 ورقم 1015 لسنة 2020 بشأن الصندوق:-

- تبدأ السنة المالية للصندوق في أول يناير وتنتهي في نهاية ديسمبر من كل عام.
- حسابات الصندوق:-
يكون للصندوق حسابات خاصة لدى البنوك التجارية المسجلة والخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري تودع فيها أموال الصندوق وموارده.
- مراقبي الحسابات:-
يتولى مراقبة حسابات الصندوق مراقبان للحسابات يتم تعيينهما وتحديد أتعابهما بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (17) بتاريخ 2021/2/21 تعيين كل من:-
 - السيد المحاسب / وحيد عبد الغفار
 - السيد المحاسب / حازم عبد التواب
- مراقبلن لحسابات الصندوق للعام المالي 2021.
- يتم إعداد القوائم المالية والمراكز المالية الربع سنوية وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والقوانين المصرية السائدة ويتم اعتمادها من مجلس إدارة الصندوق وإرسالها إلى الهيئة العامة للرقابة المالية تطبيقاً للمادة رقم (20) من قرار مجلس الوزراء رقم 2339 لسنة 2019.
- ينشر تقرير السادة مراقبي الحسابات والقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة وكذلك المراكز المالية الربع سنوية لعام 2021 عبر الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة المعلومات الدولية (<http://ipf.eg>).

- فيما يلي بعض البيانات المالية الواردة في القوائم المالية لعام 2021 مقارنة بالعام المالي 2020:-

2020	2021	
3,473,690,431 جم	3,819,299,654 جم	صافي أصول الصندوق في نهاية العام المالي
972,218 جم	-	قروض لشركات السمسرة
38,586,637 جم	44,103,884 جم	*الاشتراكات الدورية
439,154,041 جم	466,515,993 جم	إجمالي إيرادات النشاط
40,856,171 جم	29,483,153 جم	إجمالي المصروفات العمومية والإدارية
50,052,319 جم	51,465,674 جم	إجمالي ضريبة الدخل الجارية
39,940,926 جم	40,206,135 جم	ضرائب أذون وسندات خزانة
303,332,157 جم	344,844,827 جم	صافي أرباح العام

القانونية

تقوم الإدارة القانونية بالصندوق بدورها في متابعة تطبيق القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للعمل بالصندوق تجاه المتعاملين مع الصندوق والعاملين به ، ومراجعة مشروعات العقود التي يتم إبرامها بين الصندوق والغير ، ومباشرة الدعاوى التي تقام من الصندوق أو ضده والدفاع عنه ومتابعة تنفيذ الأحكام ، حيث قامت الإدارة القانونية بمباشرة عدد (7) دعاوى قضائية متداولة أمام القضاء خلال العام المالي 2021.

الموارد البشرية

يبلغ عدد العاملين في الصندوق 62 موظف ، وقد استمر الصندوق خلال عام 2021 في تطوير ورفع كفاءة موظفيه وتعزيز مهاراتهم والحفاظ عليهم وإشراكهم في تحقيق أهداف الصندوق الإستراتيجية .

- 1 متابعة المواظبة ومراقبة الوقت.
- 2 متابعة أجازات العاملين بأنواعها.
- 3 متابعة وإنهاء إجراءات التأمينات الاجتماعية الخاصة بالصندوق.
- 4 أعمال الأجور والاستحقاقات.
- 5 تنفيذ التعاقد الخاص بالتأمين الطبي للعاملين وأسرهم ومتابعة ما يطرأ من مشكلات وحلها.

• الرعاية الطبية

يغطي التأمين الطبي العاملين بالصندوق وأسرهم بتكلفه بلغت خلال العام المالي 2021 مبلغ 1,256,650 جنيه مصري لعدد 205 فرد من العاملين وأسرهم.

بالإضافة إلي تأمين علي الحياة للعاملين فقط بتكلفه بلغت خلال العام المالي 2021 مبلغ 45,640 جنيه مصري لعدد 56 فرد من العاملين .

- تم تحديث دليل السياسات لإدارة المراجعة الداخلية والتفتيش، فالسياسات المشتمل عليها الدليل تعكس وظائف المراجعة الداخلية بناءً على تعريف معهد المراجعين الداخليين (IIA) بالولايات المتحدة الأمريكية.
- تم تطوير ميثاق المراجعة الداخلية والتفتيش وفقاً للمبادئ الاسترشادية الصادرة من معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية (Institute Of Internal Auditors)
- تم تحديث دليل الإجراءات والتوصيف الوظيفي الخاص بجميع الإدارات بالصندوق بما يتناسب مع معايير المراجعة الدولية والحوكمة وقرار إنشاء الصندوق والنظام الأساسي واللوائح المنظمة لعمل الصندوق.
- تم تنفيذ خطة المراجعة السنوية والتي تشتمل علي مرحلتين الأولى منها ما تبقي من عام 2021، بخصوص مراجعة الإدارات بالصندوق، فقد قامت إدارة المراجعة الداخلية بزيارة جميع إدارات الصندوق وذلك لقياس مدى قدرة العاملين للقيام بالمهام الموكلة إليهم بدون أية عقبات، وكذا للتأكد من قيامهم بإتباع النظم والأساليب الواجب إتباعها وذلك لضمان سير العمل على الوجه الأمثل .
- تحديد الهيكل الوظيفي والمهام والمسئوليات الوظيفية لإدارة المراجعة الداخلية والتفتيش.
- مراجعة واعتماد مطالبات الصرف الشهرية (العهد المستديمة) حسابيا ومطابقته مع المستندات المؤيدة والتأكد من مطابقتها لأغراض الصرف المحددة وذلك بناءً علي القرار الصادر من لجنة المراجعة و مجلس الإدارة الخاص بالمراجعة قبل الصرف.